20051207-0008-2

ظواهر الانقسام السياسي اللبناني
النبش في الذاكرة والحفر في الخنادق

سليمان تقي الدين

اجتمعت في الأفق اللبناني خلال اسبوعين، جملة أحداث ومواقف اشتغلت على نبش الذاكرة من جهة وعلى نصب متاريس متقابلة من جهة أخرى، ترد البلاد الى مناخات ما قبل الطائف.

لقد انطلق حزب الله من تقرير «لارسن» ليبدأ هجوما معاكسا على سياسات الحكومة وفريق الاكثرية النيابية، ويرفع مستوى الهجوم بعد خطاب الرئيس السوري بشار الأسد وينسحب من جلسة حكومية أدرجت موضوع الرد على الخطاب في جدول أعمالها، ثم ليتوج هذا الهجوم خلال احتفال استقبال جثامين الشهداء الذين سقطوا في المواجهة الاخيرة مع اسرائيل في مزارع شبعا. لقد كان واضحا ان حزب الله استشعر ابتعاد فريق الاكثرية النيابية عنه من عدم مشاركة هذا الفريق بجميع اطرافه في احتفال يوم القدس. لكن الأمور تعدت المجاملات السياسية والاجتماعية مع فتح ملفات المخيمات والسلاح الفلسطيني، وملف ترسيم الحدود مع سوريا، حيث بدا ان الحكومة تنفذ جدولا سياسيا من خارج التوافقات الوطنية، او على الأقل من خارج التفاهم مع الشريك الآخر (حزب الله) في الأمور الأشد خلافية وحساسية ولا سيما ما يتعلق منها بسياسة لبنان الخارجية.

ثم انطلقت سهام النقد الى الحزب كرد فعل على التحرك الشعبي في البقاع في مسألة سعر المازوت التي اتُّهم فيها الحزب بتسييس القضايا الاجتماعية والمطلبية وتوظيفها في ما يسمى خطة سورية تستهدف «التخريب» على لبنان. هكذا خرجت بعض اطراف الحكومة عن سقف البيان الوزاري الذي كان قاعدة المشاركة في الحكومة والذي انطلق من وجوب تطبيق الطائف بما في ذلك إرساء العلاقات المميزة مع سوريا وعدم تهديد اي من البلدين أمن الآخر. لقد صدرت مواقف من بعض اطراف الاكثرية النيابية تتهم حزب الله بلعب دور اقليمي وتوظيف سلاحه في هذا الاتجاه. وقرأت تلك المواقف عملية مزارع شبعا الأخيرة في سياق التشويش على التحقيق الدولي وخدمة لسياسة سوريا وايران، فتطابقت تلك المواقف مع رد الفعل الاسرائيلي على العملية. بذلك بدا ان النظرة الى سلاح حزب الله ودوره لدى بعض الاوساط اللبنانية بعيدة جدا عن نظرة الحزب وتفسيراته التي تشدد على موقع هذا السلاح في اطار خطة الدفاع الوطني. ولعل حزب الله يدرك حجم «الهمهمات» التي تدور في بعض الاوساط الشعبية والطائفية التي تحركها وتغذيها تلك القوى السياسية باتجاه معاكس للخطاب العلني والرسمي ولمضمون جلسات «المسايرة».

لقد انفلتت بعض المواقف من هنا وهناك لتشير الى ان العديد من القوى تراهن على سلاح «جنزال» الوقت للتغلب على عقدة سلاح حزب الله. هكذا بدا الحزب متوترا في ردود أفعاله وشن حملة واسعة مستدرجا الفريق الآخر لجلاء موقفه من القضايا الحوارية او المختلف عليها.

في هذه الأجواء جاء فتح ملف المحكمة الدولية ليظهر أولويات فريق الاكثرية النيابية واهدافه، بالمزيد من ربط القضايا اللبنانية بقطار التدويل والرهان المتزايد على مجلس الأمن لمعالجة المشكلات السياسية الداخلية واستصدار المزيد من القرارات التي لا نعرف كيف توظف، وكيف تستخدم من قبل قوى المجتمع الدولي، واين دور لبنان وموقعه فيها.

لقد تصرف فريق الاكثرية النيابية، كان التحقيق الدولي قد انتهى وحسم في التهم والمسؤوليات عن جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، فيما رئيس فريق التحقيق نفسه لم يحسم هذا الأمر لا في تقريره السابق ولن يحسمه في تقريره اللاحق، وتطلب اللجنة وتطلب الحكومة اللبنانية تمديد مهلة التحقيق. وقد تجاهل هذا الفريق ان تشكيل محكمة دولية الآن سابقة خطرة ما لم تتحدد مهمة المحكمة ووظيفتها وحدود صلاحياتها في ضوء معطيات التحقيق. وان التعجيل في ذلك يعني اعطاء المحكمة صلاحيات التوسع في التحقيق واستدعاء من تشاء من الشخصيات وربما تطاول بعض القوى، وتفتح دائرة المستجوبين والمشتبهين على نحو يدخل البلاد مجددا في القلق والتشنجات التي يصعب على اللبنانيين التحكم بها والسيطرة على نتائجها. ولا يخفي بعض المعنيين رغبتهم في أن تتوغل الوصاية الدولية اكثر لتساعدهم على استكمال انقلابهم الداخلي للاطاحة ببعض القوى السياسية، كما الرغبة الجامحة التي بدأت تظهر علنا وبوضوح لدى بعض الفرقاء في حصول تغييرات جذرية في سوريا ومنها الاطاحة بالنظام. ومن حق هؤلاء طبعا ان يفكروا بذلك وسواه من المشاريع السياسية، لكن من حق الآخرين عليهم ان يسألوا الى أين تسير البلاد في ظل هذه المناخات، وما معنى تجاهل دور فريق أساسي من اللبنانيين باعتراضه ومعارضته لهذا المنحى الذي يعرض البلاد لانقسام حاد. فالاكثرية النيابية لا تريد الحقيقة فقط، بل تريد التحقيق الدولي والمحاكمة الدولية وسيلة للمساعدة على قلب الاوضاع مستخدمة بحجم المغامرة التي ينطوي عليها هكذا خيار على المصير اللبناني بعد الاستنفار الشديد للقوى الطائفية والمذهبية وانغلاقها داخل جغرافيتها وخطابها السياسي.

لكن ظواهر التفكك والتنافر لا تقف عند حد، فالخطاب السياسي اعاد تذكيرنا بمواريث الحرب في مناسبات مختلفة. حتى أن حلفاء ١٤ آذار أنفسهم استعادوا مناسبات تاريخية مثل ١٣ تشرين ١٩٩٠ ليظهروا قراءة مختلفة للدور السوري في لبنان وهو العنوان الوحيد الذي زعموا اجماعهم حوله. هكذا بدا ١٤ آذار بعد عدة شهور لحظة عابرة في تاريخ طويل من التباعد. ويختصم أدعياء العروبة وهم ينسجون تحالفات متناقضة وهي حين تخضع للميزان السياسي الفعلي في النظرة الى مشكلات لبنان لا يبقى منها ما يستحق ان يوزن. هكذا تتطاير فوق رؤوس الناس شعارات ١٧ ايار وتهم «التعامل» والتقسيم والطائفية وسواها، فيما يذهب البعض لطلب التوسع في البحث عن الحقيقة فيفتح ملفات لو قدر لها ان ترسو على قوس محكمة لطاولت فريق التحالف الكبير ووضعت اطرافه كلها أو جلّها في موقع الشراكة عن تلك الصفحات السوداء. هذا اذا كان ما يهم البلاد تاريخ التقاتل المعهور بدوي الانفجارات وتجاوزت هموم الناس سياسات النهب المنظم والقهر الاقتصادي لأن غريزة البقاء الطائفي تعلو على غريزة البقاء الاجتماعي في لبنان. ومن حسن الحظ ان لملف الفساد قوى تشهره في وجه خصومها، فهي وان كانت مسؤولة عن جزء من تاريخ الحرب، فهي ليست مسؤولة عن قطافها خمس عشرة سنة في ظلال ما يسمى النظام الأمني تمويها لحقيقة ان الأمن كان يؤدي دوره كاملا في خدمة نظام الاقتصاد، ومن يسأل اي اقتصاد! تنبش القوى السياسية في التاريخ وينبش الجيش اللبناني مقبرتين جماعيتين في ساحة وزارة الدفاع الوطني في اليرزة من مخلفات ١٣ تشرين ١٩٩٠، وفي القرب من مقر المخابرات في عنجر البقاعية التي ادارت سياسة لبنان على مدى ثلاثين سنة. وحين ترفع الجرافة التراب عن تلك الأكوام من الضحايا نشعر كم ان هذا التاريخ يحتاج الى ورشة وطنية كبيرة لتنقية الذاكرة والمصالحة مع الذات والآخر. فمن غير المعقول ان يظل التاريخ مادة شحن سياسي يبرر رفع المتاريس مجددا، ولا تنهض بوجهه نخبة تحوله لمادة مساءلة ومحاسبة يطوى فيها الماضي على قاعدة التطلع الى المستقبل.

لقد تنادت قوى من المجتمع المدني الاسبوع الفائت لتقيم حوارا في الذاكرة والمصالحة فإذا بها محاصرة بطوفان السجالات السياسية القديمة إياها وبمعطيات تزعزع الثقة بما يمكن تسميته مسلمات وثوابت وطنية. فالذين نادوا مؤخرا بالمصالحة اتخذوا خطوات تقع في خانة الصفقات السياسية فأصدروا قوانين عفو أصابت مشاعر فئات لبنانية اخرى بالغبن والظلم والاحباط، وطرحت في العمق مسألة العدالة في لبنان بشتى الوانها ولا سيما تلك العدالة القضائية التي اهتزت الى أبعد الحدود.

أما المشهد الاكثر تعبيرا عن انسداد الأفق اللبناني أمام حركة نهوض جديدة، فهو مشهد الانتخابات الجامعية التي تقابلت فيها معسكرات الجيل الجديد المعلب في التيارات السياسية الطائفية والمقسوم تماما على حدود انقسامات الاحزاب والجماعات السياسية في صراع غابت عنه البرامج النقابية، بل حتى البرامج على الاطلاق، وطغت عليه لغة العصبيات المتوترة العاجزة عن ايجاد مساحات للحوار. ومن مسارح الجامعات الى المنابر الاعلامية يكرر شباب لبنان حجج أحزابهم بحرفية جافة لا مكان فيها لحلم او خيال. فلبنان في المناظرات التلفزيونية طاحونة تدار على عدد محدود من الشعارات البائسة، يعيش على «السياسة» خارج الهموم الاجتماعية والثقافية، كأنه وطن غير موجود إلا على اطراف مزارع شبعا ومصيرها والعلاقات اللبنانية السورية والقرارات الدولية.

جيل يستعيد انخراطه في السياسة بعد عزوف طويل منذ انتهاء الحرب، لكنه يغرق في دوامة التسييس المفرط الذي تديره وسائل الاعلام والمنابر الكثيرة ذات البريق على حساب أدوار اخرى يجب ان تضطلع بها الجامعات والمعاهد والمدارس وتقودها النخب العلمية التي يبدو دورها الآن في تراجع مستمر.

اذا كانت هذه هي ظواهر الانقسام اللبناني اليوم، فكيف يبشرنا البعض بأن البلاد مقبلة على نزاع مفتوح تراه بعض القوى من زاوية مسلسلات التخريب، وتراه اخرى في ضغوط الوصاية. فماذا أعدت هذه الطبقة السياسية التي جددت شبابها في الانتخابات النيابية الأخيرة لدرء الخطر عن لبنان. وماذا يقترح علينا رموز ثورة الاستقلال من خطط ومشاريع سوى تكرار المطالب الدولية وتسويقها، كأن في جعبة هؤلاء ضمانات حقيقية لأمن لبنان وجنوبه مع حل «مشكلة سلاح حزب الله»، او كأنهم يستطيعون السيطرة على الرياح الغربية التي تعصف بالمنطقة ويوجهونها حيثما يشاؤون سواء لاطاحة نظام أم لحمايته. وامام هذا الخواء في السياسة اللبنانية علينا ان نكف عن مطالبة هؤلاء بأي عمل ينقذ لبنان من التصدع وندعوهم فقط لوقف نشاطهم السياسي للتخفف